مرتفعا 390,7 مليون دينار ليسجل 28,8 مليار دينار

«بيتك»: نشاط التسهيلات الائتمانية الممنوحة في أكتوبر يحقق تحسناً طفيفاً

قال تقرير اقتصادي متخصص صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان نشاط التسهيلات الائتمانية الممنوحة حقق تحسنا طفيفا خلال شهر أكتوبر من عام 2013 بنسبة بلغت 1,4٪ مرتفعا بحوالي 390,7 مليون دينار إذ سجل النشاط الائتماني نحو 28,8 مليار دينار خلال أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع طفيف نسبته أقل من 1٪ (0,9٪) مرتفعا بحوالي 263 مليون دينار إذ سجل النشاط الائتماني نحو 28,4 مليار دينار خلال سبتمبر 2013.

بينما حقق النشاط الائتماني نموا سنويا ملحوظا بلغت نسبته 7,8٪ وبقيمة قدرها حوالي 2 مليار دينار عن قيمته البالغة نحو 26,7 مليار دينار في أكتوبر 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا ملموسا نسبته 5٪ بمقدار 1,2 مليار دينار إذ بلغت قيمته حوالي 25,5 مليار دينار في أكتوبر 2011.

وأضاف التقرير ان النشاط الائتماني استحوذ على نحو 81٪ من إجمالي الودائع الحكومية والخاصة التي سجلت نحو 35,6 مليار، حيث ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 1,3٪ بحوالي 458 مليون دينار على أساس شهري خلال شهر أكتوبر 2013، بينما شكل حجم الائتمان نحو 80,8٪ من حجم الودائع التي بلغت 35 مليار دينار خلال سبتمبر 2013.

ولفت الى ان حجم الودائع الحكومية لأجل تراجع بنسبة طفيفة بأقل من 0,5٪ (0,2٪) بحوالي 9,7 ملايين دينار حيث سجلت نحو 4,99 مليارات دينار خلال أكتوبر 2013، بينما ارتفعت الودائع الخاصة بالعملات المحلية بنسبة طفيفة بأقل من 1٪ مسجلة نحو 27,6 مليار دينار خلال أكتوبر 2013، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنسبة ملحوظة بلغت 7,5٪ مسجلة حوالي 2,98 مليار دينار خلال أكتوبر 2013.

35,6 مليار دينار حجم الودائع الحكومية

الإقراض الشخصي استحوذ على 38,3٪ من النشاط الائتماني تلاه القطاع العقاري بـ 26,2٪

وأوضح ان النشاط الائتماني توزع على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، حيث استحوذ الإقراض الشخصي على نحو 38,3٪ من حجم النشاط الائتماني في شهر أكتوبر، تلاه القطاع العقاري الذي استحوذ على نسبة بلغت 26,2٪ من حجم النشاط الائتماني، ثم قطاع التجارة الذي حصل على نحو 9,4٪ من حجم الائتمان ثم جاءت نشاطات أخرى لتحصل على نحو 6,6٪ من حجم الائتمان، بينما جاء قطاع الإنشاءات ليستحوذ على نحو 6,7٪ من حجم الائتمان الممنوح للنشاطات الاقتصادية خلال أكتوبر، واستحوذ قطاع المؤسسات المالية غير البنوك على نحو 5,7٪ من حجم الائتمان، وحصل قطاع الصناعة على ما نسبة 6,3٪ من حجم النشاط الائتماني، فيما حصل قطاع النفط الخام والغاز على أقل من 1٪ (0,8٪) من حجم الائتمان، واستحوذ قطاع الزراعة على أقل من 0,5٪ من حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال شهر أكتوبر 2013، بينما لم يشهد قطاع صيد الأسماك وقطاع الخدمات العامة أي نشاط خلال سبتمبر 2013.

وبتحليل التسهيلات الائتمانية خلال أكتوبر من عام 2013 قال التقرير: «نلاحظ تراجع نموها حيث ارتفع حجم الائتمان المقدم للتسهيلات الشخصية بنسبة طفيفة بأقل من 1٪ (0,8٪) بقيمة ارتفاع قدرها نحو 90 مليون دينار، حيث سجلت قيمته حوالي 11 مليار دينار (38,3٪ من حجم الائتمان) خلال أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع بنسبة طفيفة بلغت 1,7٪ بقيمة ارتفاع قدرها نحو 183 مليون دينار، حيث سجلت قيمته حوالي 10,95 مليارات دينار (38,5٪ من حجم الائتمان) خلال سبتمبر 2013».

وأضاف تقرير «بيتك» ان التسهيلات الائتمانية الشخصية تغطي 4 أنواع من حاجات الأفراد وهي تسهيلات شخصية مقسطة تبلغ نحو 62٪ من حجم التسهيلات الائتمانية الشخصية، ثم تأتي حاجات الأفراد لشراء أوراق مالية بحصة تقدر بحوالي 24,4٪ من حجم الائتمان الشخصي، بينما يستحوذ الاستهلاك الشخصي الشخصي) خلال سبتمبر 2013.

أما القروض الاستهلاكية الموجهة للحاجات الشخصية للأفراد فقال التقرير انها ارتفعت بنسبة ملموسة بلغت 1,6٪ مرتفعة بحوالي ww17,6 مليون دينار، حيث سجلت نحو 1,14 مليار دينار خلال سبتمبر 2013 مقارنة بارتفاع بنسبة طفيفة بلغت 1,4٪ مرتفعة بحوالي 15 مليون دينار، حيث سجلت نحو 1,12 مليار دينار خلال سبتمبر 2013.

بينما تحسنت القروض الشخصية الأخرى بنسبة بلغت 4٪ بارتفاع ملحوظ على حوالي 10,4٪ من حجم الائتمان الشخصي، وتحصل القروض الشخصية الأخرى على حوالي 3,2٪ من حجم التسهيلات الائتمانية الشخصية.

وبين ان التسهيلات الشخصية المقسطة ارتفعت بنسبة محدودة بأقل من 0,5٪ (0,2٪) بارتفاع بلغ نحو 15 مليون دينار، حيث سجلت نحو 6,84 مليارات دينار (نحو 62٪ من حجم الائتمان الشخصي) خلال شهر أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع بنسبة طفيفة قدرها 1,8٪ بارتفاع بلغ نحو 120 مليون دينار، حيث سجلت نحو 6,83 مليارات دينار (نحو 62,4٪ من حجم الائتمان الشخصي) خلال شهر سبتمبر 2013.

وأشار إلى ان اتجاه الأفراد للاقتراض لتمويل شراء أوراق مالية زاد بشكل محدود، حيث ارتفع بنسبة قدرها 1,6٪ بمقدار زيادة حوالي 43 مليون دينار، حيث سجل نحو 2,69 مليار دينار (24,4٪ من حجم الائتمان الشخصي) خلال أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع بنسبة 1,6٪ بنحو 41 مليون دينار، حيث كان قد سجل حوالي 2,65 مليار دينار (24,2٪ من حجم الائتمان الشخصي) خلال سبتمبر 2013.

بينما تراجع حجم الائتمان الممنوح للنشاطات الأخرى بنسبة 1,2٪ بتراجع بلغ نحو 21,6 مليون دينار، حيث سجل حوالي 1,89 مليار دينار (6,6٪ من حجم الائتمان الممنوح) خلال شهر أكتوبر 2013 مقارنة بانخفاض ملحوظ بنسبة 5٪ بلغت قيمته نحو 97,4 مليون دينار، حيث سجل حوالي 1,87 مليار دينار (6,6٪ من حجم الائتمان الممنوح) خلال شهر سبتمبر 2013.

وأوضح التقرير ان حجم الائتمان الممنوح لقطاع الإنشاءات تراجع للمرة الأولى خلال عام 2013 بنسبة طفيفة بأقل من 0,5٪ (0,1٪) بنحو 1,4 مليون دينار في أكتوبر 2013 ليصل إلى حوالي 1,923 مليار دينار (6,7٪ من حجم الائتمان الممنوح) مقارنة بارتفاع نسبته 2,3٪ وبنحو 42,6 مليون دينار في سبتمبر 2013 ليصل إلى حوالي 1,924 مليار دينار (6,8٪ من حجم الائتمان الممنوح). وشهد حجم الائتمان الممنوح لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك تراجعا بنسبة طفيفة قدرها 1,3٪ محققا انخفاضا بنحو 21 مليون دينار، حيث سجل حوالي 1,63 مليار دينار في سبتمبر 2013 (5,7٪ من حجم الائتمان الممنوح) مقارنة بتراجع قاربت نسبته 5٪ محققا انخفاضا بنحو 76,4 مليون دينار، حيث سجل حوالي 1,67 مليار دينار في سبتمبر 2013 (5,9٪ من حجم الائتمان الممنوح). وقد ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة، حيث شهد ارتفاعا طفيفا بنسبة تقل عن 0,5٪ (0,2٪) مقداره حوالي 6 ملايين دينار، حيث سجل حوالي 1,81 مليار دينار (6,3٪ من حجم الائتمان) خلال أكتوبر 2013 مقابل ارتفاع ملموس بنسبة 3,5٪ ومقداره حوالي 61 مليون دينار، حيث سجل حوالي 1,80 مليار دينار (6,4٪ من حجم الائتمان) خلال سبتمبر 2013.

بينما ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع النفط الخام والغاز بنسبة قاربت على النصف بنحو 48٪ محققا ارتفاعا ملموسا بلغ نحو 71 مليون دينار، حيث سجل حوالي 217 مليون دينار (حوالي 0,5٪ و0,8٪) من حجم الائتمان الممنوح خلال أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع جاء في سبتمبر 2013 بنسبة 13٪ محققا ارتفاع ملحوظ بلغ نحو 17 مليون دينار، حيث سجل حوالي 146 مليون دينار حوالي 0,5٪ من حجم الائتمان الممنوح خلال سبتمبر 2013.

وارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد مسجلا ارتفاع نسبته 37,5٪ بمقدار ارتفاع حوالي 4,2 ملايين دينار، حيث بلغ حجمه نحو 15,4 مليون دينار (0,053٪ من حجم الائتمان الممنوح) خلال شهر أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاعه في سبتمبر مسجلا نسبة ارتفاع 11٪ مرتفعا بحوالي واحد مليون دينار، حيث بلغ حجمه نحو 11 مليون دينار (0,039٪ من حجم الائتمان الممنوح) خلال شهر سبتمبر 2013.

في حين لم يسجل قطاع الخدمات العامة أي نشاط خلال أكتوبر 2013 مقارنة بقيمته التي كانت بآخر نشاطه للشهر الخامس على التوالي خلال الذي كان في أغسطس 2013 مسجلا نحو 300 ألف دينار، حيث جاء أول نشاط لهذا القطاع خلال العام الحالي في مايو 2013 بينما لم تسجل بيانات بنك الكويت المركزي حصول قطاع الخدمات العامة على أي تمويل يذكر منذ مايو 2012.

حجم الائتمان الممنوح شهريا خلال عام 2013 القيمة بالمليار دينار كويتي

النشاط الاقتصادي	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	اكتوبر	التغير السنوي في أكتوبر 2013: قيمة التغير السنوي مليار دينار	التغير السنوي في أكتوبر 2013: معدل التغير السنوي	الحصة إلى إجمالي حجم الائتمان في أكتوبر 2013
التسهيلات الشخصية	10,45	10,51	10,68	10,66	10,77	10,95	11	1,2	٪12	٪38,3
العقار والإنشاءات	9,08	9,15	9,06	9,06	9,17	9,3	9,47	0,77	٪8,8	٪32,9
التجارة	2,47	2,51	2,57	2,61	2,62	2,66	2,7	0,143	٪5,6	٪9,4
مؤسسات مالية غير البنوك	1,77	1,78	1,76	1,76	1,74	1,67	1,63	ـ 0,393	ـ ٪19,4	٪5,7
الصناعة	1,77	1,77	1,77	1,74	1,74	1,80	1,81	0,043	٪43	٪6,3
نفط خام وغاز	0,14	0,15	0,13	0,12	0,13	0,15	0,217	0,036	٪20	٪0,8
أنشطة أخرى	1,81	1,93	1,94	1,96	1,97	1,87	1,89	0,279	٪17	٪6,6
الزراعة والصيد	0,0093	0,0093	0,009	0,0093	0,010	0,011	0,015	ـ 0,004	٪40	٪0,053
الخدمات العامة	0,0003	0,0003	0,0003	0,0003	0,0003	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
إجمالي حجم الائتمان	27,48	27,77	27,92	27,93	28,16	28,4	28,8	2,07	٪7,8	٪100

تقرير

إيرادات 2013 تعادل 81 ألف ضعف أول ميزانية للسعودية

توقعت السعودية توازن نفقاتها وإيراداتها في موازنة عام 2014م، بنحو 855 مليار ريال، بما يعني عدم تحقيقها فائضا أو عجزا، ورغم ذلك تبقى هذه أضخم ميزانية في تاريخ السعودية، بنسبة زيادة 3٪ عن تقديرات إيرادات 2013، و4٪ عن المصروفات المقدرة للعام ذاته.

ووفقا لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة «الاقتصادية»، فإن ما دفع الحكومة السعودية لتوقع تحقيق توازن في موازنة 2014م، وعدم تحقيق فائض، قد يكون هو توقعات تراجع أسعار النفط في العام المقبل، نتيجة مجموعة عوامل أهمها: تخفيف العقوبات على إيران، وارتفاع إنتاج الغاز والنفط الصخري الأميركي، ما سيقلل من واردات الولايات المتحدة النفطية في 2014م، وتحسن إنتاج كل من ليبيا والعراق عما كان عليه في 2013م. ونجحت السعودية في تحقيق الفائض الرابع على التوالي في عام 2013م، بنحو 206 مليارات ريال، بعد أن بلغت إيراداتها 1,13 تريليون ريال، مقابل مصروفات 925 مليار ريال.

وتعادل الإيرادات المحققة في ميزانية 2013م إيرادات أول ميزانية للدولة البالغة 14 مليون ريال في عام 1934م، بنحو 81 ألف ضعف، كما تعادل الإيرادات المقدرة في 2014م نحو 61 ضعفا لأول ميزانية للدولة. وكان صندوق النقد الدولي قد توقع أن تسجل السعودية فائضا بقيمة 259,5 مليار ريال في ميزانية عام 2013م. وقدر الصندوق أن تبلغ الإيرادات الفعلية لعام 2013م نحو 1,256 مليار ريال (335 مليار دولار)، والإنفاق 996 مليار ريال (266 مليار دولار).

يذكر أن السعودية عادة ما تكون متحفظة كثيرا في تقدير إيراداتها، وهو ما أكدته الميزانيات السابقة، حيث كان متوسط الفرق بين الإيرادات الفعلية والتقديرية، في آخر عشر سنوات، نحو78٪.

ميزانية 2013

شهدت الميزانية السعودية لعام 2013م تسجيل أعلى إيرادات عامة في تاريخها على الإطلاق، حيث بلغت 1,131 مليار ريال، مقابل مصروفات قدرها 925 مليار ريال، لتستمر في تسجيل الأرقام القياسية، بتحقيق سادس أعلى فائض في تاريخها، بنحو 206 مليارات ريال.

وجاء هذا بفضل الإيرادات النفطية القوية، رغم تراجع متوسط أسعار النفط الخام «مزيج برنت» في 2013م عن مستوياته في 2012م، حيث بلغ 108,7 دولارات للبرميل في 2013م، مقابل 111,9 دولارا للبرميل في 2012م، متراجعا ثلاثة دولارات لكل برميل (12 ريالا).

على الجانب الآخر، عوض زيادة إنتاج السعودية من النفط جزءا مما فقدته نتيجة تراجع الأسعار، حيث تشير التقارير إلى إنتاجها نحو عشرة ملايين برميل يوميا، مقابل 9,8 ملايين برميل في 2012م، كما ارتفع التصدير من 8 ملايين برميل يوميا في 2012م إلى 8,7 ملايين برميل في 2013.

على غرار هجرة الطيور.. الذهب يواصل رحلته من الغرب إلى الشرق

مدحت فاخوري

مثلما تهاجر الطيور من مكان إلى مكان وفقا للتغيرات الطبيعية بحثا عن الدفء أو الطعام، كذلك يواصل الذهب رحلته من الغرب إلى الشرق حيث تتجه تدفقات الاستثمار نحو الأسواق الاستهلاكية المزدهرة، فوفقا لأحدث التقارير الصادرة من مجلس الذهب العالمي فإن اتجاه الطلب على الذهب خلال الفترة بين يوليو وسبتمبر من العام الحالي في نمو مستمر في الأسواق الاستهلاكية في جميع أنحاء العالم وخاصة في آسيا التي تزداد فيها قوة الطلب على الذهب، وفي إشارة إلى تسليط الضوء على مرونة سوق الذهب العالمي، فقد بلغ الطلب على الذهب خلال الربع الثالث من العام الحالي 869 طنا بانخفاض 21٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، ومع ذلك يظل الطلب قويا في معظم البلدان والقطاعات.

وكانت الاستثناءات في الصناديق المدعومة بالذهب والتي خرج منها 119 طنا خلال الربع الثالث مقارنة بـ 402 طن خلال الربع الثاني من العام الحالي، إضافة إلى تدخل حكومة الهند في سوق الذهب الهندي للحد من الطلب إلى 71 طنا خلال الربع الثالث من العام الحالي.

اما عن قطاع المجوهرات والعملات الذهبية خلال العام كله فان أداء هذا القطاع شهد نموا خلال الأشهر الـ9 الماضية من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغ الطلب 2896 طنا مرتفعا 26٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ووصل الطلب العالمي على المجوهرات في الربع الثالث 2013 إلى 487 طنا مقارنة بـ 462 طنا للفترة نفسها من العام الماضي بزيادة قدرها 5٪. وقد كان الطلب قويا بشكل خاص في الصين حيث بلغ 164 طنا بارتفاع 29٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

كما شهد الطلب على المجوهرات نموا قويا في بلدان الشرق الأوسط وتركيا، بشكل ملحوظ، وكذلك في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، وهو ما يشير الى مواصلة الذهب رحلته من الغرب الى الشرق.

وفي الولايات المتحدة شهد سوق المجوهرات نموا خلال الربع الثالث من العام الحالي بعد انخفاضه المتوالي لمدة 8 سنوات سابقة. وحسب التقرير الصادر عن مجلس الذهب العالمي فإن احتياطي البنوك المركزية من المعدن النفيس ارتفع على أساس سنوي بما يقرب من 300 طن، وذكر التقرير ان إجمالي الحيازات الرسمية العالمية من الذهب بلغت 32 ألف طن تقريبا في ديسمبر الجاري.

وتصدرت الولايات المتحدة قائمة أكثر 10 دول تمتلك احتياطي رسمي من الذهب، في حين كانت المرة الأولى التي تهبط فيها حيازة أميركا من المعدن النفيس لأدنى مستوى أقل من 10 آلاف طن منذ 1968، فيما تراجعت أسعار الذهب بأكثر من 25٪ خلال العام الحالي، ليستعد المعدن الأصفر لتسجيل أول خسارة سنوية له منذ سنة 2000، وهو ما يعد خبرا سلبيا بالنسبة للبنوك المركزية التي نوعت احتياطيها من النقد الأجنبي ليشتمل على المعدن النفيس.

قائمة بأكثر عشر دول لديها احتياطات رسمية من الذهب

الترتيب	الدولة	الحيازة الرسمية من الذهب (ألف طن)	نسبة الإحتياطيات الأجنبية من الذهب
01	الولايات المتحدة	8.13	% 71.7
02	المانيا	3.38	% 68.7
03	ايطاليا	2.45	% 67.2
04	فرنسا	2.43	% 66.1
05	الصين	1.05	% 1.2
06	سويسرا	1.04	% 8.3
07	روسيا	1.01	% 8.3
08	اليابان	0.76	% 2.6
09	هولندا	0.61	% 54.0
10	الهند	0.55	% 8.4

هل يحل الضباب مكان شاشات اللمس الحالية؟

في الوقت الذي لاتزال فيه كبرى شركات التكنولوجيا تبتكر وتصمم لشاشات مزودة بأحدث وآخر ما توصل إليه العلم، نقدم لكم تكنولوجيا الضباب والهواء وفقا للمصمم الروسي ماكس كامانين. ووفقا للمصمم الروسي ماكس كامانين، ستكون التكنولوجيا الفائقة المصنوعة من الضباب والهواء الخطوة التالية في مجال التكنولوجيا البصرية. وفي هذه التكنولوجيا يتم إنشاء صورة داخل طبقة من الضباب الجاف التي تتكون من قطرات الماء الدقيقة. كما يتم عرض الصور بثلاثة أبعاد باستخدام أجهزة استشعار بالأشعة تحت الحمراء وتستجيب الشاشة لحركات اليد، بشكل يشبه الآلية المستخدمة في الأجهزة النقالة. كما ان مخترعي الشاشة يعتقدون بامكانية استخدامها في المجال الطبي، حيث توفر بديلا صحيا عن شاشات اللمس. ويأمل الفريق في المستقبل في التمكن من شم الروائح من خلال هذه التكنولوجيا، لتوفر للمستخدمين تجربة متعددة الحواس.